

تعديلات هامة تبحث هيئة الاصلاح الزراعي ادخالها :

## زيادة ايجار الأطيان بين ٢٥% و ٣٠%

توحيد ١٤٤ قانوناً للإصلاح الزراعي والاتجاه إلى التصنيع

المحلة الكبرى - حسن سلومة وعبد المنعم أبو شامية :

أعلن المهندس سعد هجرس رئيس هيئة الاصلاح الزراعي في المؤتمر الذي عقد بال محلة الكبرى لبحث المشكلات الزراعية أن الهيئة تعمل حالياً على ادخال تعديلات هامة على قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر ، وشكلت لجنة برياسة المهندس كمال مرعي وكيل لجنة الزراعة بمجلس الشعب ونائب المحلة لاعداد المقترفات التي تكفل حل المشكلات في شكل مشروع قانون .

ويتجه التعديل إلى تحديد الإيجار بواقع ٧ أمتال الضريبة الحالية وليس الضريبة التي كانت مقررة على الأرض يوم ٩ سبتمبر ١٩٥٢ ، وسيترتب على ذلك زيادة القيمة الإيجارية للدان بنسبة تتراوح بين ٢٥٪ و ٣٠٪ ، وقسماً أن الهيئة تعمل الان على توحيد ١٤٤ قانوناً للإصلاح الزراعي في قانون واحد ، وتعديل نظم التصرف في أراضي الدولة ، وتطوير عمل الاصلاح الزراعي نفسه بحيث يتجه إلى التصنيع الزراعي .

وقال المهندس هجرس إن الهيئة على استعداد لبيع أي مساحة من الأراضي لاي جمعية أثمان لتقيم عليها مراافقها الفرورية ، وأكد أن الهيئة مستعدة لتنفيذ المشروعات الانتاجية . أما فيما يتعلق بمشروعات الخدمات فان أموال المونية الاجتماعية كثيرة باستكمال البنية المدرسية والمساجد .

وقال المهندس السيد محمد على مدير الجمعية العامة للإصلاح الزراعي أن الجمعية على استعداد لخطبة اي نقش في تكاليف المشروعات الانتاجية التي تنفذها الجميات المحلية بقري الاصلاح ، واعتمدت الجمعية لهذا الفرض نصف مليون جنيه .

وتم الاتفاق مع المهندس كمال مرعي على تمويل المشروعين الذين تزعمت بعض ملكياتهم لاغراض عامة ، وتملك أراضي الحكم ، وتسجيل أراضي الاصلاح القرى سدد أصحابها الالتزامات المطلوبة منهم .

وأعلن رئيس الهيئة أنه تقرر جعل الحد الأدنى للأجر ١٢ جنيهاً في الشهر في مناطق الاصلاح ، وأن الهيئة تدرس مشروعها لإعادة تنظيم مناطق الاصلاح بضم بعضها إلى بعض . وطالب المهندس كمال مرعي بإنشاء مركز للتدريب في قرى الاصلاح ، وشفل بعض خطائر الماشية الخالية بمشروعات للقسمين وقربة الدواجن ، وأن يسمى الاصلاح الزراعي مالباً في مشروعات كهربية الريف ..